مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (08) / العدد: (01)، (2024)، ص 310 - 324

أهمية التمكين السياسي للمرأة العربية

The importance of political empowerment of Arab women

بيسان مصطفى موسى
جامعة الجزائر3، (الجزائر)، sivinapal@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/04/13 تاريخ قبول النشر: 2024/05/14 تاريخ النشر: 2024/ 06/30

ملخص:

تعتبر قضية التمكين السياسي للمرأة من المواضيع التي نالت اهتماما واسعا خاصة بعد أن حققت تقدما على صعيد تقلد المرأة لمناصب عليا في الدولة ومكانة اتخاذ القرار السياسي في عالم عرف الكثير من المتغيرات والتحولات والتي أصبحت من الضرورة مشاركة المرأة الرجل في المجال السياسي وفق أطر ومناهج التحول الديموقراطي.

وكنتيجة توصلت الدراسة إلى ضرورة دمج المرأة في الحياة السياسية والحد من فكرة التمييز أو التهميش أو إقصاءها من خلال طرح فكرة – البعد الجندري – ودعم فكرة التمكين السياسي للمرأة العربية وفي جميع الأصعدة والتي تفتح لها باب المشاركة في كل مجالات الحياة على أساس أنها هي النصف الفعال في الأسرة والمجتمع وعنصر مهم لتحقيق التنمية المستديمة.

الكلمات مفتاحية: التمكين السياسي؛ المشاركة السياسية؛ البعد الاجتماعي.

Abstract:

The issue of women's political empowerment is one of the topics that has received wide attention, especially after it achieved progress in terms of women's access to high positions in the state and the status of political decision - making in a world, that has known many changes and transformations, which has become a necessity for women to participate in political sphere in accordance with the frameworks and methods of democratic transformation.

As a result, the study emphasizes the necessity of integrating call life and limiting ideas of discrimination or excluding it by introducing the idea of the gender dimension and supporting the idea of political empowerment of Arab women at all levels,which opens the door for them to participate in all areas of life on the basis that they are the effective half of the family and community and an important element for achieving sustainable development.

Keywords: Political Empowerment; Political Participation; Social Dimension.

1. مقدمة :

لطالما تجاوز التمكين فكرة المشاركة في النظم واعتمد على أنه العمل المتواصل لتغييرها واستبدالها بنظم تسمح بمشاركة الأغلبية في الشأن العام وعلى جميع المستويات دون احتكار الأقلية.

ولقد عرف موضوع التمكين السياسي للمرأة اهتماما كبيرا على المستوى الوطني والدولي خلال السنوات الماضية، خاصة بعد انتشار ثقافة المواطنة والحقوق والحريات العامة وتنامي الوعي السياسي كنوع من الاصلاحات السياسية العميقة يكون التمكين السياسي للمرأة بمثابة عملية تغيير قائمة على تبني آليات قانونية ومؤسساتية واستراتيجيات تنموية أساسها مبدأ المساواة بين الجنسين في إطار نشر ثقافة النوع الاجتماعي بهدف تقوية دور المرأة سياسيا وبناء قدرتها وشخصيتها السياسية.

فسعت مختلف الدول الى تعزيز تواجد المرأة في مواقع صنع القرار السياسي وذلك من خلال تمكينها من المشاركة السياسية والارتقاء بمكانتها والنهوض بدورها الفعال. فالمرأة هي نصف المجتمع وتواجدها في المعترك السياسي أصبح ضرورة خاصة مع وجود أشكال عدم المساواة وتثبيتها على مدى قرون من الزمن وتعزيزها من خلال الهياكل التي يسيطر عليها الرجل، وعلى الرغم من وجود الأدوات المخالفة الصادرة عن الأمم المتحدة والجهود المشتركة للحكومات العربية والعديد من المنظمات غير الحكومية الهادفة الى القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة.

الاشكالية البحثية: فإذا كانت المرأة تسعى لتثبيت وجودها من خلال مشاركتها السياسية بجانب الرجل، فما هو دور المرأة المنوط بها من خلال التمكين السياسي؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أهمية دورها وكل ما كانت المرأة تحمل من الوعي وتنشئة اجتماعية حصينة كلما زادت عملية تمكين المرأة في جميع المجالات وانعكس ذلك على زيادة عملية تطور ونمو الشعوب.

ويهدف تمكين المرأة إلى تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية واقتصادية تنموية ومجال أوسع للمساهمة في العمل على رقي المجتمعات باتخاذها القرار المناسب وفق التقديرات المتوقعة.

2. مفهوم التمكين السياسي

1.2 تعريف التمكين السياسي:

من المهم في البداية تعريف التمكين فهو عملية تتصدى لجميع أنواع التمييز ضد المرأة. حيث ظهر في نهاية التسعينيات من القرن العشرين وأصبح الأكثر استخداما في سياسات وبرامج معظم المنظمات غير الحكومية، وهو أكثر المفاهيم ارتباطا بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية، وبالتالي فهو يسعى للقضاء على كل مظاهر التمييز ضدها من خلال آليات معينة وتكشف الادبيات حول المفهوم من أنه رغم التباين في توسيع أو تضييق مجالات تطبيقه إلا انه يلتقي ى عند مفهوم القوة من حيث مصادرها وأنماط توزيعها باعتبار أن ذلك ضروري لإدراك طبيعة التحولات الاجتماعية التي

تعمل لصالح الفئات المحرومة والمهمشة والبعيدة عن مصادر القوة لذلك تتحقق قوة المرأة بتمكنها من ظروفها وفرصها وممارسة حقها في الاختيار.

ويعرف التمكين أيضا على أنه –امتلاك الفرد للقوة ليصبح عنصرا مشاركا بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أي امتلاكه القدرة على احداث تغيير في الاخر الذي قد يكون فردا أو جماعة أو مجتمعا بأكمله.[1]

أما التمكين السياسي فهو عملية مركبة تتطلب تبني سياسات واجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة ليس القصد من التمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه. بل العمل الحثيث لتغييرها واستبدالها بنظم انسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام وإدارة البلاد وفي كل مؤسسات صنع القرار ضد هيمنة الأقلية.[2]

كما يعرف تقرير التنمية الانسانية التمكين السياسي على أنه : – وصول المرأة الى مراكز صنع القرار، والمراكز التي تؤثر في تصنع القرار ووضع السياسات، فالمؤسسات البرلمانية وإن كانت هي من أهم الأجهزة المشاركة في صناعة القرار ورسم السياسات في الدول، فهي ليست الوحيدة المنفردة في صنع القرار إذ ان هناك مؤسسات أخرى كالمؤسسات القانونية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية تؤدي دورا مهما في صنع القرارات أو تؤثر فيها، وقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقياس تمكين المرأة ومشاركة المرأة في السياسة، وذلك باعتماد على حصة النساء في مقاعد البرلمان.[3]

2.2 المفاهيم المرتبطة بالتمكين السياسي

مفهوم المساواة: ويعنى اصطلاحا أن يتساوى جميع الناس في الحقوق والواجبات دون تفرقة أو تمييز بسبب الجنس، أو الطبقة أو المذهب أو النسب أو الأصل أو اللغة أو العقيدة أو الدين.[4]

المشاركة السياسية: من منظور بعض المفكرين نذكر منهم صمويل هنتنغتون وجون نيلسون يعرفان المشاركة السياسية بأنها: –ذلك النشاط الذي يقوم بها المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة، سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا، منظما، عفويا، متواصلا أو منقطعا سلميا أم عنيفا، شرعيا أو غير شرعي، فعالا أم غير فعال.[5]

ويوجد هناك علاقة بين مفهوم التمكين السياسي والمشاركة السياسية خاصة وأن مفهوم المشاركة السياسية يتنوع باختلاف الاتجاهات الفكرية والايديولوجية لمدارس أصحاب تلك المفاهيم وتعنى اصطلاحا بأنها العملية التي يقوم بها الفرد من خلالها بالإسهام الحر والواعي في صياغة نمط الحياة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويعرفها سيدني فيريا بأنها الأفعال القانونية التي يقوم بها مواطنون مستقلون، وهي أفعال موجهة مباشرة بدرجة أو بأخرى نحو التأثير على الأفراد الحكوميين.

وهنا تتأكد العلاقة بين التمكين السياسي والمشاركة السياسية، حيث أن المشاركة السياسية تقتضي إدماج المرأة في الحياة السياسية من خلال تقلدها المناصب العليا في الدولة والتأثير على عملية صنع القرار وهذا هو هدف التمكين السياسي لهذا نجد تقارب كبير بين المفهومين.

الجندرة: استخدمت كلمة الجندر باتفاق من مجموعة الخبراء في مركز المرأة للتدريب والبحث على تعريف النوع الاجتماعي على أنه –اختلاف في الأدوار والحقوق والواجبات والالتزامات والعلاقات والمسؤوليات والصور وكذلك مكانة المرأة والرجل والتي يتم تحديدها اجتماعيا وثقافيا عبر التطور التاريخي لمجتمع ما وكلها قابلة للتغيير.[6]

بالنسبة للبنك الدولي يعرفه على أنه سلوكيات وتوقعات مرتبطة بالإناث والذكور التي ينشئها المجتمع ويتعلمها وتحيل كل الثقافات الفوارق البيولوجية بين الاناث والذكور إلى مجموعة من التوقعات الاجتماعية حول السلوكيات والنشاطات التي تعتبر طبيعية، وحول الحقوق والموارد ومواطن القوة التي يجب أن يمتلكها الذكور والإناث والنوع الاجتماعي كالعرق واللون والطبقة، فهي فئة اجتماعية تقرر إلى حد كبير فرص الانسان في تحديد مشاركته في المجتمع والاقتصاد.[7]

3.2 أهمية التمكين السياسي للمرأة:

يعتبر دور المرأة في الحياة السياسية أساسيا، إذ أصبح ضرورة مع التطورات التي طرأت في مجالات مختلفة، وكسرت المرأة فكرة التقاليد البالية وتحولت الى دور مؤثر، فعال ومساهم في بناء حضارة مجتمعها جنبا الى جنب مع الرجل.

فالتمكين السياسي للمرأة يعتبر احدى الآليات الجوهرية في مسيرة الإصلاحات السياسية في إطار التنمية الشاملة، التي نراعي من خلالها تمكين المرأة سياسيا بالقضاء على ثلاث معيقات: نقص الحريات، نقص المعرفة ثم إزالة التناقض البنيوي والوظيفي الذي يعاني منه التشريع.

والمشاركة الفعلية للمرأة ترتبط ارتباطا وثيقا بالممارسة الديموقراطية الصادقة والفعالة فالمجتمعات غير الديموقراطية لا تؤمن بكامل طاقاتها البشرية وخاصة الطاقات النسائية منها ولا تقيم وزنا للعدالة والمساواة بين أفرادها.

ولإقامة مجتمعات ديموقراطية حقيقية لابد من ألا يكون العمل يقتصر على مؤسسات الدولة والمنظمات النسائية وإنما لابد من تظافر الجهود وكل أطياف المجتمع وخاصة المشاركة الواسعة من طرف المرأة.

ومن الاجراءات المتخذة في بعض الدول العربية في مجال المرأة من أجل تعزيز مشاركتها نجد نظام الحصص – الكوتا –*الذي يمنح للمرأة نسبة مقاعد في المجالس الشعبية.[8]

فنظام الكوتا النسائي يعني التمييز الإيجابي المؤقت من أجل تعزيز مشاركة المرأة سياسيا في المجالس المنتخبة، ويعطي هذا النظام للمرأة الحق في أن يكون لها نسبة تمثيل في جميع الهياكل المنتخبة الى نسبة تتراوح ما بين 30 بالمائة و40 بالمائة كحد أدنى، وذلك من أجل توفير المساعدة المؤسساتية للنساء، ويعكس نظام الكوتا اجتهادا قانونيا هدفه إحداث تمييز إيجابي من خلال تصحيح الخلل وإعادة التوزان المفقود في المجتمع، وتحقيق المساواة في المشاركة السياسية

بين أفراده بتخصيص نسبة مئوية معينة للنساء في البرلمان والأحزاب، أ والزام بضم نسبة معينة من النساء الى قوائم مرشحيها. [9]

ففي الجزائر مثلا لدينا 30 بالمائة من عدد مقاعد المجلس الشعبي الوطني ممنوحة للمرأة من أجل تحقيق العدالة والمساواة وتعزيز مبدأ المشاركة في صنع واتخاذ القرار.

من جهة أخرى أصبح من الضروري إناطة أدوار ومسؤوليات محددة وحتى إدماج المستويات النسائية رسميا في الهياكل الحزبية، خاصة وأن مشاركة المرأة في العمل الحزبي–الأحزاب السياسية –وتجسيده فعليا تعتبر مسؤولية كبرى.

فالنساء في الجزائر انخرطت في بعض الاحزاب السياسية والمنظمات النسائية وطالبت بنظام الحصص – الكوتا – لتعزيز دورها السياسي ورفع مهاراتها السياسية إلى جانب الرجل لتحقيق التكامل السياسي وتوسيع نسب التمثيل البرلماني النسائي وتأكيد حضور المرأة الايجابي في مواقع ومراكز اتخاذ القرار الاستراتيجي ومراجعة كافة التحديات وخلق آليات قانونية وعملية تحفظ النساء وتشجعهن على ممارسة واجبات المواطنة الكاملة.

ولكون المرأة نواة مهمة في مكونات المجتمع وجزء أساسي في بناءه، وبالتالي يتكامل دورها ودور الرجل في مجالات عدة، فالدول العربية تفاعلت مع الدعوة الى الاصلاح في مجال دورها في حرية المجتمع المدني وتحسين وضعية ودور المرأة.[10]

4.2 أبعاد التمكين السياسي للمرأة ينطوي التمكين السياسي للمرأة على بعدين هامين هما:

البعد الذاتي: الذي يظهر من خلال الوعي الفردي للمرأة من حيث شعورها بالظروف المحيطة بها، وقدرتها على الحصول على معارف جديدة تخلق لها في جميع مجالات الحياة.

البعد الجماعي: والذي يظهر من خلال خلق المجتمع بيئة مواتية لدمج المرأة سياسيا بالشكل الذي يمنحها القدرة الكاملة على احداث التغيير داخل المجتمع باعتبارها أحد عناصره الهامة في التحول السياسي وأحد محركات التنمية الشاملة بالمجتمع.

3. مؤشرات التمكين السياسي

1.3 المؤشرات السياسية:

- ✓ نسبة النساء في المجالس المحلية ومراكز اتخاذ القرار.
- ✓ نسبة النساء في الخدمة المدنية.
- ✓ نسبة اللواتي سجلن للتصويت والانتخاب.

2.3 المؤشرات الاقتصادية:

- ✓ التغيير في نسبة معدلات التوظيف.
- ✓ مشاركة أفراد الأسرة في عمل البيت ورعاية الأطفال.

- ✓ النسبة المئوية من مصروفات المرأة في قطاع الصحة والتعليم.
- ✓ النسبة المئوية المتوفرة للمرأة لتطوير قدراتها التقنية كالخدمات الفنية المقدمة من قبل الحكومة أ والمصادر غير الرسمية.

3.3 المؤشرات الاجتماعية:

- ✓ عدد النساء في منظمات المجتمع المدني.
- ✓ نسبة النساء اللواتي في مواقع اتخاذ القرار مقارنة بالعدد الكلي للأفراد في المشاريع والدوائر الرسمية وغير الرسمية.
- ✓ حرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالإنجاب.
- ✓ حرية الحركة داخليا وخارجيا بالمقارنة مع الرجال.[11]

كما يهدف التمكين الى اكتساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته، وما يحمل بداخله من قدرات ومهارات يصل بها الى نوعية الحياة التي يريدها ولا تعني التنمية الحصول على المزيد بل التطور نحو الأفضل، وزيادة الخيارات المتاحة وتحسين فرص الوصول الى الخدمات والسلع وتعزيز قدرات الأفراد، وكذا زيادة استقلاليتهم والمساهمة في إيجاد الحلول لمشاكلهم وخلق سياق تنموي ملائم للمشاركة والتفاعل بالاستناد الى نماذج ناجحة وتطوير المهارات والقدرات والثقة بالنفس وفرص التطوير المعرفي وغيرها.

4. معوقات التمكين السياسي للمرأة:

رغم المسعى المستمر للمرأة في مشاركتها في الحياة السياسية الا أن المعوقات والعراقيل تبقى حاضرة في تعثر المشاركة في العمل السياسي ونذكر منها الآتي:

1.4 المعوقات الثقافية والمجتمعية:

– الموروثات الثقافية والمجتمعية: فالثقافة السائدة في معظم المجتمعات العربية ثقافة تقليدية ومحافظة، وتعتمد على منظومة قيمية من العادات والتقاليد ترسم نمطية المرأة عن طريق التنشئة الاجتماعية، حيث طغى على المجتمعات العربية السلطة الابوية الذكورية وهي غير مهيأة لتقبل أي مقترح لدخول المرأة المعترك السياسي.

وبالتالي المرأة في المجتمع العربي غير قادرة على اتخاذ قراراتها لوحدها لأنها تعيش حالة من التبعية للرجل في ظل الموروث الاجتماعي والمركب الثقافي.

– الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي: والتي تعد من أخطر المشاكل خاصة وأن مستوى التعليم يعد من أحد أهم المرتكزات الأساسية، فالتنشئة الاجتماعية مهمة في تحديد مستوى ودور المرأة في بناء المجتمع في سبيل تحقيق التطور والرقي.[12]

– الصورة النمطية للمرأة في المجتمعات العربية: تحمل نظرة ضيقة ومحدودة، وأن المرأة غير قادرة على القيام بأدوار سياسية، ولا يمكنها أن تتخذ أو تساهم في قرار سياسي مصيري، ولا تملك الكفاءة والقوة لتقلد مناصب حساسة في

الدولة. وفكرة تمكين المرأة سياسيا في المجتمعات العربية لا تحمل تصورا قوي فالمرأة ضعيفة وهشة، وإن تحررت من القيود فهي بسبب الضغوط الخارجية نتيجة مطالب الحركات النسوية.[13]

-معوقات متعلقة بالنوع الاجتماعي: ويظهر هنا النوع الاجتماعي من خلال سيادة ثقافة التمييز ضد المرأة واستهانة المجتمع بمكانة وكينونة المرأة على العمل وعلى التفاوض واتخاذ القرار وانجاز أي خطوة هادفة إيجابية.[14]

وتقدم احصاءات النوع الاجتماعي معلومات بشأن التفاوتات بالنسبة للمرأة مقارنة بالرجل في مختلف المجالات، لذلك تقوم الاهداف الرئيسية لجمع بيانات النوع الاجتماعي على ما يلي:

- تحديد حجم ضعف المرأة والأضرار الملحقة بها من خلال قياس مستويات الرفاه لدى الاناث من حيث القيمة المطلقة -بدلا من مقارنتها مع الذكور -وقياس التمييز وعدم المساواة بين الجنسين.

- قياس المتغيرات المحيطة بالمرأة من حيث القيمة المطلقة -المتغيرات في المستويات – ومقارنتها مع الرجل – والتباين في الفوارق بين الجنسين -من خلال تتبع التوجهات في فترة زمنية.

-شرح وتحديد حجم مشاركة المرأة في المجتمع ومساهمتها في التنمية.

- تقييم نتائج وأثر التدخلات الانمائية على قدرات المرأة وتحقيق تكافؤ الفرص من خلال مشاركتها في تطوير المجتمع.[15]

2.4 المعوقات التشريعية والتنظيمية:

- غياب القوانين المنصفة للمرأة: وهذا عامل رئيسي في ضعف مشاركتها في الحياة السياسية، فالمشرع في كثير من الأحيان ينظر الى قضية المشاركة السياسية للمرأة نظرة متجزئة، فيركز على منحها حقوقها السياسية، في حين تظل حقوقها المدنية منقوصة.[16]

- ضعف فاعلية المنظمات النسائية العربية ويعود ذلك الى عدة اسباب أهمها:

- ضعف الدعم المالي.

- غياب استراتيجية التمكين الشاملة.

- ضعف عامل الاتصال والافتقار لتبادل الخبرات وقلة الامكانيات.

- تكبيل حركية الجمعيات بالقوانين خاصة فيما يتعلق بتكوين الجمعيات والتضييق عليها.

- انعدام التكامل الوظيفي بين المنظمات والجمعيات النسوية والاحزاب السياسية.

- عدم التزام معظم الدول العربية بالتنفيذ الكامل لنصوص الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها.

- غياب الحماية القانونية للمرأة في حال التعرض لأي شكل من أشكال العنف والأذى أثناء ممارسة حقوقهن السياسية.[17]

3.4 المعوقات السياسية:

- عدم الاستقرار السياسي والأمني وهذا ينعكس سلبا على المشاركة السياسية.

– ضعف الوعي السياسي للمرأة بضرورة مساهمتها في الحياة السياسية ويرجع ذلك الى البيئة المجتمعية.

– حدة الصراع داخل الأحزاب السياسية والذي يؤدي الى ضعف تمثيلها وتهميشها على اعتبار ان صورة المرأة تبقى محدودة الحركة وممنوعة من أي تجاوز لحدود بيتها.[18]

4.4 المعوقات الاقتصادية:

– التفاوت الاقتصادي والاجتماعي الحاد خاصة بعد الثورات العربية وانخفاض سعر النفط والذي حال دون المشاركة السياسية الفعالة للمرأة، وأثر سلبا على دور المرأة وغيابه بشكل ملحوظ.[19]

5. الحلول المتاحة والسبل للتمكين السياسي للمرأة

يعتبر دور مشاركة المرأة في الحياة السياسية مطلب محوري وأساسي ويتطلب ذلك تظافر كل الجهود مجتمعة للوصول إلى تحقيق نتيجة إيجابية وفعلية، خاصة وأن تمكين المرأة سياسيا لازال يواجه العديد من التحديات والعراقيل، رغم المحاولات المستمرة والمساعي من أجل تحقيق إصلاحات سياسية في الدول العربية لإثبات دور المرأة في جميع المجالات. وفي ظل هذه التحديات يمكن ان تدرج جملة من الحلول التي قد تساهم في فك عزل المرأة والعراقيل من خلال الوصول الى حلول.

1.5 على الصعيد السياسي:

– تبني سياسات وبرامج لتعزيز تمثيل النساء في كل أجهزة السلطة السياسية واتخاذ إجراءات لحماية المرشحات من كل الضغوط والتهديدات التي يتعرضن لها.

– ضرورة العودة إلى نظام القائمة النسبية لكي تضطر الاحزاب السياسية الى الدفع بالمرأة على رأس قوائمها الانتخابية، ولأن هذا النظام أصبح من أفضل النظم الانتخابية لما حققته من عدالة التمثيل عن كافة الاتجاهات الموجودة في الشارع السياسي.[20]

–السعي إلى زيادة وعي المرأة ومختلف أفراد المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال التدريب والتوعية والتثقيف وإبراز الأدوار الحديثة للمرأة وخاصة الأدوار السياسية والاهمية المتكافئة مع الرجل في حالة المشاركة لا التبعية. [21]

– ضرورة تبني الاحزاب السياسية قضايا المرأة وطرحها على الرأي العام بالطريقة البعيدة عن المزايدات الحزبية، ووضع خطط وبرامج عامة تعالج القضايا التي تعوق تفعيل دور المرأة الاجتماعي والسياسي والتنموي.

– ضرورة اعتماد نظام الحصة – الكوتا – مع إحداث تغييرات في مفاهيم المجتمع، شرط أن تكون الكوتا بالتنافس والانتخاب بين النساء وليس عن طريق التعيين.[22]

ويعتبر هذا النظام الصيغة الديموقراطية الوحيدة التي تسمح بدخول النساء الى الحقل السياسي وبالتالي يهدف الى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية. بينما هناك من يرى أن نظام الحصص أو الكوتا لا يحل مشكلة التكافؤ والمساواة خاصة فيما يخص ولوج المناصب السياسية.[23]

– تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني للاهتمام بقضايا المرأة والتنسيق بينها وبين المؤسسات الرسمية والجهات التي تهتم بشؤون المرأة.

– إنشاء مراكز للدراسات يختص ببحوث المرأة ومعالجة المشكلات التي تعاني منها سواء كانت نفسية أو اجتماعية لتهيئتها لولوج عالم السياسة.[24]

– إشراك الكوادر النسائية ذات كفاءة في صياغة القوانين واللوائح المتعلقة بالمرأة.[25]

2.5 على الصعيد الاجتماعي:

– تغيير الثقافة السائدة بتظافر كافة جهود الجهات المعنية وخاصة المجتمع المدني.

– أهمية البدء بالمرأة من خلال تكريس فكرة دورها المجتمعي وثقتها في المجتمع وضرورة إرساء فكرة دورها الجوهري في الأسرة والمدرسة ومؤسسات الدولة، وبتالي تنمية مهاراتها وتحقيق المشاركة السياسية الفعالة.[26]

–وضع استراتيجيات موجهة لمؤسسات التنشئة المختلفة من الأسرة الى المدرسة الى الاعلام والمجتمع وغيرها من أجل القضاء على فكرة التمييز ضد المرأة.

– تنمية مهارات المرأة لرفع مشاركتها القوية وكفاءتها.[27]

– تمكين المرأة من خلال الحد من معدلات الأمية بتشجيع دور محو الأمية وضمان الفرص المتساوية من خلال اتاحة الفرص وفق المستويات التعليمية.

– تشجيع المرأة للانضمام للأحزاب السياسية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني.

– دور التنشئة الاجتماعية السليمة بالنسبة للآباء وأهمية السماح للأبناء إناثا وذكورا باتخاذ القرارات الخاصة بهم من منطلق حرية اتخاذ القرار.

– تخطي المرأة للعوائق الاجتماعية والثقافية وكل ما يخص العادات والتقاليد البالية منها.[28]

3.5 على الصعيد القانوني:

– ضرورة إعادة النظر في الإطار القانوني الذي ينظم المشاركة السياسية للمرأة العربية بالتعاون مع مختلف الجهات المختصة.

– إعادة النظر في قوانين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بتفعيل دورها في المشاركة السياسية. [29]

– تنصيب اللوائح القانونية لإيجاد آليات لدعم النساء الموجودات في الحياة السياسية.[30]

– تكثيف التشريعيات كتعديل قوانين الأسرة والجنسية والصحة والعقوبات.[31]

4.5 على الصعيد المؤسساتي:

– إنشاء هياكل وأجهزة ووزارات مكلفة بقضايا المرأة وتعمل على دعمها وتحسين مستواها الاجتماعي والسياسي

– تشجيع برامج محو الأمية الموجهة للنساء لاسيما في الوسط الريفي.[32]

5.5 على الصعيد الاقتصادي:

–الاهتمام بتحسين الظروف الاقتصادية للمرأة وخلق صندوق المرأة كدعم مادي، لأن تأهيل المرأة ماديا يحسن من مشاركتها في الانتخابات وفي الحقل السياسي.[33]

6.دور نظام الكوتا في دعم التمكين السياسي للمرأة العربية:

لقي موضوع مشاركة المرأة في الحياة السياسية اهتماما دوليا مستمرا انعكس في العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية المعززة لحقوق الانسان وحقوق المرأة. وقد استلهمت بعض الدول العربية التجربة الغربية في هذا الإطار، وعلى هذا الأساس صدقت الكثير من دول المنطقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، وضرورة إشراكها في كل مناحي الحياة السياسية، هو ما سلط الضوء على مسألة ضرورة تمثيل الفئات النسوية، ومشاركتها في الهيئات المنتخبة ومناصب اتخاذ القرار من خلال اعتماد نظام الحصص – الكوتا – وتستخدم آلية الكوتا لتوفير فرصة للولوج للهيئات التمثيلية من منطلق مبدأ تكافؤ الفرص.

ففي واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة، نجد في التعديل الدستوري لعام 2008، تم الاتفاق على إصدار قانون عضوي ليحدد كيفيات تطبيق المادة –31–الذي يتضمن كيفيات توسيع حظوظ المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة، حيث سعى هذا القانون الى فرض دخول المرأة ووصولها الى الهيئات المنتخبة، و ذلك من خلال ادخال نظام المحاصصة – الكوتا النسائية – في القوائم الانتخابية، و نجد أن هذا القانون ساعد بشكل كبير في توسيع حظوظ المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة، حيث نصت المادة الثانية من هذا القانون على " ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب التالية[34]: في المجلس الشعبي الوطني ، إذا كان عدد المقاعد المتاحة في المجلس أربع مقاعد ، لابد أن يكون من 20 بالمئة من هذه المقاعد لصالح الفئة النسوية و هكذا[35].

وفي المجالس الشعبية الولائية، أقر هذا القانون أيضا بتوسيع حظوظ النساء في هذه المجالس، حيث أقر أنه إذا كان عدد المقاعد في هذه المجالس يساوي 35 أو 39 أو 43 أو 47، فيتم تخصيص نسبة 30 بالمائة من المقاعد لصالح النساء وإذا كان عدد المقاعد المتاحة من 51 مقعدا الى 55 مقعدا، فيتم تخصيص نسبة 35 بالمئة للنساء.

وهذا يعبر عن ارتفاع ملحوظ في تمثيل النساء في المجالس المنتخبة أيضا [36].

أما في المجالس الشعبية البلدية فيتم تخصيص نسبة 30 بالمئة من المقاعد للعنصر النسوي في المجالس الشعبية البلدية الموجودة في مقرات الدوائر والبلديات التي يفوق تعداد سكانها عن عشرين ألف نسمة[37].

فالمرأة الجزائرية حققت قفزة نوعية في التمكين السياسي والتمثيل السياسي في مؤسسات الدولة، وفي حقيقة الأمر يرجع سبب هذه القفزة في التمثيل النسوي في المجلس الشعبي الوطني الجزائري الى تبني الدولة الجزائرية الى نظام الكوتا النسائية والذي ساهم بشكل أساسي في زيادة ظهور المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة.

كذلك الحال بالنسبة للمرأة العراقية التي استفادت من الانتقال الديموقراطي بعد عام 2003 وأحدث نقلة نوعية باتجاه تعزيز مشاركة المرأة السياسية في الانتخابات والتمثيل النيابي وفي الحياة الحزبية بما عزز المساواة بينها والرجل وسد جزء من الفجوة بينهما في العدالة الاجتماعية.

وأقر الدستور حق المرأة في المشاركة في أدارة الشؤون العامة عبر منحها حق الانتخاب والترشيح وإقرار نظام الكوتا النسائية في مجلس النواب بنسبة لا تقل عن 25 بالمئة. ودعم الدستور المرأة في كل قوانين الانتخابات وضرورة مشاركتها وتحقيق نسبة الكوتا في المجالس المنتخبة لا سيما في مجلس النواب، فضلا عن نص قانون الأحزاب والانضمام اليها واشتراط تمثيل المرأة في الهيئات المؤسسة للأحزاب [38].

وعن التمكين السياسي للمرأة اللبنانية والذي يعتبر نسبيا رغم وضعها التعليمي المتقدم، فلا يزال لبنان من أقل الدول تمثيلا للمرأة في البرلمان والسلطة التنفيذية. إذ تعتبر لبنان الدولة العربية الأولى التي ساوت في قوانين الانتخاب بين الرجال والنساء، الا ان مشاركتهن في المجلس النيابي بقيت هامشية ومحصورة بالتوريث العائلي والحزبي باستثناء فوز ست نساء من خارج إطار المنظومة السياسية التقليدية في انتخابات 2022. لم تعر قوانين الانتخاب أي أهمية لموضوع مشاركة النساء، لكن اعتماد النسبية ساهم في ارتفاع نسبة ترشح النساء من 1.7بالمئة عام 2009 إلى 14.8بالمئة عام 2022.

تشكل الكوتا النسائية إحدى الإجراءات التي يمكن أن تحدث تغييرا سريعا، وهي طرحت منذ عقود، لكن أحزاب الطوائف ثابرت على رفضها. ليبقى لبنان حبيس الحسابات الطائفية والمذهبية[39].

7. الخاتمة:

في خاتمة دراستنا ورغم طرح فكرة التمكين السياسي للمرأة في المحافل الدولية والاعتماد على اتفاقيات دولية على ضرورة خلق فكرة المساواة وعدم التمييز بين الجنسين ومشاركة المرأة في الحياة السياسية باتت ضرورة ملحة. وان تكون المرأة في موقع اتخاذ القرار على مستويات عليا في الدولة أخذ منحى الاهتمام وأصبحت المرأة أكثر عزما وإصرارا على أن تساهم في تحقيق إنجازات لرفع من مكانة وقوة ذاتها ومجتمعها ودولتها.

ولا يزال المجتمع بحاجة إلى التهيئة الثقافية والدينية المعتدلة لبدل الجهود نحو تفعيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ودعم رفع الكفاءات التنفيذية والقيادية من تقلد الوظائف الحكومية العليا كمؤشر على التكامل المجتمعي نحو دعم التمكين السياسي للمرأة، إذ أن المرأة الآن لا ينقصها الخبرة ولا الكفاءة العلمية والعملية من مشاركة الرجل أعباء

الحياة على قدم المساواة، حيث يعد مؤشر تقلد المرأة للوظائف الحكومية أحد المؤشرات الهامة التي تعكس وضع المرأة ومكانتها في الحياة السياسية داخل المجتمع.

ويعد تمكين المرأة أحد ضروريات اللازمة من أجل إصلاح سياسي حقيقي وخطوة هامة نحو تمكين المرأة والتحول الديموقراطي وتحقيق مجتمع أكثر تقدما وحداثة يسعى للنهوض بحقوق المرأة ونشر ثقافة المساواة مع الرجل.

8. الهوامش:

[1]صابر بلول، **– التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجيهات الدولية والواقع–**، مجلة، دمشق، للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، 2009، ص 65، من الموقع الالكتروني
www. gender clearing house / org 14 / 06 / 21

[2]مركز ماعت للدراسات الحقوقية الدستورية –التمكين **السياسي للمرأة المصرية، هل الكوتا هي الحل؟**–
www.maat.org

[3]فاطمة الزهراء بودرهم، **–المشاركة السياسية للمرأة في التجربة الديموقراطية الجزائرية –**، أطروحة دكتوراه منشورة، الجزائر 3، 2010 –2011، ص 34.

[4]وسيم حسام الدين الأحمد، **–التمكين السياسي للمرأة العربية –دراسة مقارنة –**، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الرياض 2016، ص17.

[5]علي الدين هلال وآخرون، **–الديموقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي –**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1999، ص 25.

[6]سيما عدنان أبو موز، **– النوع الاجتماعي الجندر –**، رسالة ماجستير منشورة، القدس، فلسطين 2005، ص 4.

[7]زكريا حريزي، **– المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديموقراطية التشاركية – الجزائر نموذجا –**، رسالة ماجستير منشورة باتنة، الجزائر 2010– 2011، ص 45.

[8]خليل النعيمات، **– تمكين المرأة–**،
Fibs/ resources arabic / anera maktabat mepi. Org 14/06/2021

***الكوتا:** هو نظام يفرض حصصا معينة للمرأة في المجالس التشريعية، و يقصد بالمفهوم في اللغة الإنجليزية quotaنصيب أو حصة نسبية. وهو يمثل شكلا من أشكال التدخل الإيجابي لمساعدة المرأة على التغلب عبى العوائق التي تحد من مشاركتها السياسية مقارنة بأقرانها الرجال. كما يعني تخصيص عدد محدد من المقاعد النيابية أو مقاعد السلطات المحلية أو مقاعد في الهيئات الإدارية والتنفيذية للمرأة بهدف تحسين مشاركتها في الحياة السياسية و إدارة شؤون بلدها و قضاياها و همومها و اشراكها في اتخاذ القرار و تحمل المسؤولية و في عملية البناء و التنمية.

[9]نفيسة زريق، **–نظام الكوتا في الجزائر: نحو تعزيز مكانة المرأة السياسية –**، دراسة على ضوء القانون العضوي رقم 12 / 03، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد السابع، سبتمبر 2017، ص 728.

[10]حنفي المحلاوي، **–النساء ولعبة السياسة–**، الدار المصرية اللبنانية للنشر، ط 1، القاهرة 1992، ص23.

[11]**دراسة حول واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية**، مركز القدس للدراسات السياسية، تموز 2007، ص 20 من الموقع الالكتروني www. alquds center. org 20/ 06 /2021

[12]صابر بلول، مرجع سابق ذكره، ص 660.

[13]كمال السيد، **– أسباب العجز في تمكين النساء سياسيا–**، وثيقة مقدمة للأمم المتحدة الإنمائي، ص 6.

[14]صابر بلول، مرجع سابق، ص ص 658 – 659.

[15]النوع الاجتماعي،www.sdsguidelines. paris21.org

[16]خالد حمود العزب، **– المشاركة السياسية للمرأة، رؤية شرعية تنموية–**، www.foundation future. Org

[17]صابر بلول، مرجع سابق.

[18]نعيمة السمينة، **– دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم –**، مذكرة ماجستير تخصص إدارة جماعات محلية، جامعة ورقلة، 2010، ص 116.

[19]أميمة أبو بكر،**– المرأة والجندر وإلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين –**، ط1، دار الفكر للنشر، بيروت 2002، ص 184.

[20]**التمكين السياسي للمرأة المصرية.. هل الكوتا هي الحل؟**، مرجع سابق.

[21]خالد حمود العزب، **–المشاركة السياسية للمرأة رؤية شرعية تنموية–**، 2003 Foundation future.org/ en/ portals/pdf 06/06/2021.

[22]**التمكين السياسي للمرأة المصرية**، مرجع سابق.

[23]فاطمة الزهراء بودرهم، مرجع سابق، ص ص 311-312.

[24]شروق كاظم، **– عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية–**، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد الثامن، ص 179.

[25]عصام نور، **– دور المرأة في تنمية المجتمع –**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية 2006، ص 76.

[26]إيمان بيبرس، **– بطلات وضحايا (المرأة والسياسات الاجتماعية والدولة في مصر) –**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2002، ص 18.

[27]شروق كاظم، مرجع سابق، ص 179.

[28]عصام نور، مرجع سابق، ص 127.

[29] إيمان بيبرس، مرجع سابق، ص 19.

[30]أميمة أبو بكر، مرجع سابق، ص 159.

[31]فاطمة بودرهم، مرجع سابق، ص 336.

[32]نفس المرجع، ص 313.

[33]انتصار محسن الصاوي، **–المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية لمشاركة المرأة في الانتخابات (دراسة ميدانية بمدينة تعز) –**، أكتوبر، 2008، ص 63.

34-فايزة مدافر ، **–مشاركة المرأة الجزائرية في الدائرة السياسية –**، مجلة معابر ، المجلد الرابع ، العدد الأول 2019 ،ص 175

35-فايزة مدافر، مرجع سابق، ص 175

36-محمد الصالح قروي، محمد الأمين نويري، **–فعالية القانون العضوي، رقم 3/12المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة في إرساء دولة القانون –**، مجلة الدراسات و البحوث القانونية، المجلد الرابع ، العدد الأول 2019،ص 393

37-وردة بداش ، **–المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية :دراسة سوسيولوجية البرلمانات المجلس الشعبي الوطني بالجزائر –**، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة وهران 2 ،محمد بن أحمد ، الجزائر 2019،ص173

38-منظمة المرأة العربية، المؤتمر العام التاسع لمنظمة المرأة العربية ،**– تحديات متقاطعة و أفاق واعدة –**.طرابلس ، ليبيا 28/27 فيفري 2023.

39 – منظمة المرأة العربية، مرجع سابق.

9. قائمة المراجع:

1. بلول ، صابر ، **– التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجيهات الدولية والواقع–**، مجلة، دمشق، للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، 2009، من الموقع www. gender clearing house.org
2. مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية **– التمكين السياسي للمرأة المصرية–**، www.maat.org
3. بودرهم ، فاطمة الزهراء ، **– المشاركة السياسية للمرأة في التجربة الديموقراطية الجزائرية –**، أطروحة دكتوراه منشورة، الجزائر 3، 2010 - 2011.
4. الأحمد، وسيم حسام الدين ، **–التمكين السياسي للمرأة العربية – دراسة مقارنة –**، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الرياض 2016.
5. هلال ،علي الدين وآخرون، **– الديموقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي –**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1999.
6. أبو موز ، سيما عدنان ، **– النوع الاجتماعي الجندر –**، رسالة ماجستير منشورة، القدس، فلسطين 2005.
7. حريزي ،كريا ، **– المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديموقراطية التشاركية – الجزائر نموذجا –** ، رسالة ماجستير منشورة باتنة، الجزائر 2010- 2011،.
8. النعيمات ،خليل ، **– تمكين المرأة–**، Fibs/ resources arabic / anera maktabat mepi. org
9. رزيق ، نفيسة ، **– نظام الكوتا في الجزائر: نحو تعزيز مكانة المرأة السياسية –، دراسة على ضوء القانون العضوي رقم 12 / 03**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد السابع، سبتمبر 2017.
10. المحلاوي ، حنفي ، **–النساء ولعبة السياسة–**، الدار المصرية اللبنانية للنشر، ط 1، القاهرة 1992.
11. **–دراسة حول واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية–**، مركز القدس للدراسات السياسية، تموز 2007، من الموقع www. alquds center. org 20/ 06 /2021
12. كمال السيد، **– أسباب العجز في تمكين النساء سياسيا–**، وثيقة مقدمة للأمم المتحدة الإنمائي.
13. **–النوع الاجتماعي–**،www.sdsguidelines. paris21.org
14. العزب ، خالد حمود ، **– المشاركة السياسية للمرأة، رؤية شرعية تنموية–**، www.foundation future. Org
15. السمينة، نعيمة ، **– دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم –**، مذكرة ماجستير تخصص إدارة جماعات محلية، جامعة ورقلة، 2010.
16. أبو بكر، أميمة، **–المرأة والجندر وإلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين –**، ط1، دار الفكر للنشر، بيروت 2002.
17. كاظم، شروق، **–عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية–**، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد الثامن.
18. عصام نور، **–دور المرأة في تنمية المجتمع –**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية 2006.

19. بيبرس ، إيمان ، **– بطلات وضحايا (المرأة والسياسات الاجتماعية والدولة في مصر) –**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2002.

20. الصاوي ، انتصار محسن ، **– المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية لمشاركة المرأة في الانتخابات (دراسة ميدانية بمدينة تعز)**، أكتوبر، 2008.

21 . مدافر ، فائزة ،**– مشاركة المرأة الجزائرية في الدائرة السياسية –**، مجلة معابر ، المجلد الرابع ، العدد الأول 2019 .

22. قروي ،محمد الصالح ،نويري ، محمد الأمين ، **–فعالية القانون العضوي ،رقم 3/12المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة في إرساء دولة القانون** –، مجلة الدراسات و البحوث القانونية ،المجلد الرابع ، العدد الأول 2019.

23.بداش ، وردة ، **–المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية :دراسة سوسيولوجية البرلمانات المجلس الشعبي الوطني بالجزائر–** ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة وهران 2 ،محمد بن أحمد ، الجزائر 2019.

24.منظمة المرأة العربية، المؤتمر العام التاسع لمنظمة المرأة العربية ،**– تحديات متقاطعة و أفاق واعدة –**.طرابلس ، ليبيا 28/27 فيفري 2023.